ظاهرة الزيادة
دراسة صرفية ونحوية

أعداد
فاطمة علي محمّد المرغني
معيدة بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة السابع من إبريل

إشراف

د. أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو المساعد
بكلية البنات – جامعة عين شمس

المقدمــة

حمداً لله وشكراً على نعمائه التي أنعم بها علينا، وصلاةً وسلاماً على نبيّنا ورسولنا محمد المصطفى النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى صحابته المنتجبين الراشدين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ وبعد:

ففي اللغة العربية علم كبير ليس في كل اللغات؛ حيث الحروف والحركات والكلمات والتراكيب لها مدلولاتها إن زيدت أو نقصت، وقضية الزيادة قديمة حديثة، عني بها الأولون من علماء اللغة، وواصل المحدثون هذه الدراسة في بحوث ومقالات مبعثرة، وهنا تكمن أهمية هذا البحث؛ حيث عملت جاهدة لضم هذه الظاهرة بين دفتي هذا البحث الذي يحمل عنوان: (ظاهرة الزيادة دراسة صرفية ونحوية).

حيث قمت بدراسة هذه الظاهرة بكل تفاصيلها دراسة صرفية ونحوية، تتخللها بعض الدراسات العروضية والصوتية والدلالية التي أتت ضمن الدراسة الصرفية والنحوية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الزيادة صرفياً ونحوياً واتبعت المنهج الوصفي في البحث، حيث قمت بوصف الظاهرة صرفياً ونحوياً.

الدراسات السابقة:

١- ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، للباحث فتحي ثابت علم الدين، إشراف الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، ١٩٨٦.

٢- قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم، للباحث محمد محيي الدين أحمد محمود، إشراف الدكتور / إبراهيم الدسوقي جاد الرب، القاهرة، ١٩٨٦م.

محتويات البحث:

لقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين؛ ففي المقدمة تناولت عرض موضوع البحث بشكل عام، وتناولت في التمهيد مفهوم الزيادة بين القدامى والمحدثين، ثم قسمت مادة البحث على فصلين، تناولت في الفصل الأوّل الزيادة الصرفية، وجاءت هذه الدراسة في مبحثين، والفصل الثاني تناولت فيه الزيادة النحوية، التي جاءت على أربعة مباحث، وذيلت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها بعض الصعوبات التي واجهتني خلال بحثي، والنتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة، من ثمَّ قائمة المصادر والمراجع وفهرس المحتويات.

أسأل الله العظيم أن يكون هذا البحث قد حقق الغاية المرجوّة منه، وأتمنى على الله أن ينال إعجاب القارئ، وأن يثري المكتبة العربية بإذن الله تعالى.

تمهيد:

مفهوم الزيادة بين القدامى والمحدثين:

لقي مصطلح الزيادة ومفهومها خلافاً بين النحاة والذين اشتغلوا بعلوم القرآن، وإذا تتبعنا مصطلح (الزيادة) عند النحاة نجد أنّ سيبويه لم يَقُلْ به وإنما ورد عنده مصطلح (اللغو) و(الحشو)[٤٣٥]، واستعل الفرّاء مصطلح (الصلة) ومصطلح (الفضل)[٤٣٦]. وعُرف لدي النحاة الذين جاؤوا بعدم أنّ الصلة والحشو من اصطلاح الكوفيين، واللغو والزيادة من اصطلاح البصريين، لكننا نرى أنّ النحاة والمفسّرين استعملوا مصطلح (الزيادة)، والزيادة عندهم تشمل الحروف (حروف المعاني)، والأفعال، والأسماء، لكنّ الزركشي اعترض على مصطلح الزيادة ولم يمنعه بل ذكر عدم القول باللغو أو الحشو في القرآن الكريم وفضّل استعمال الصلة، قال الزركشي: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله، فإنّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"[٤٣٧].

وقال المعترضون على مصطلح الزيادة أننا لا يجوز لنا أن نقول (زائد) وبخاصة حين إعراب أي القرآن الكريم، لأن القرآن لا زيادة فيه ولا نقصان.

لذا فضّل الزركشي استعمال (حروف الصلة) في القرآن الكريم بدلاً من حروف الزيادة، وهذا المصطلح هو مصطلح الفرّاء الذي يُعَد هو أوّل من التزم باستعمال هذا المصطلح تأدُّباً مع كتاب الله، وذلك حين كلامه على قوله تعالي: "فبما رحمةٍ من الله لنتَ لهم"[٤٣٨] أن العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً"[٤٣٩].

والحقيقة أن هذه الزيادة ليست لفظية بل معنوية يُراد بها التوكيد، وعلى الرغم من محاولات بعض النحاة القدماء من الأخذ بمصطلح جديد يدلّ على الزائد فإنهم اقتنعوا بمصطلح الفرّاء (الصلة) فأخذ به الزمخشري وشارح كتابه ابن يحيى، قال ابن يحيى "يريد بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد أنْ يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات للكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين.

وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى إذ يكون كالعبث والتنزيل منزّه عن مثل ذلك وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى.. فليس كما ظنّوا؛ لأنّ قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتّة بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح"[٤٤٠].

ودافع الرخى الأستراباذي عن مصطلح الزيادة بقوله: "إنما سُميت زائدة، لأنه لا تتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتوقيته.. ولها فائدة لفظية فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحُسْن السجع.. ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا لعُدّت عَبَثاً ولا يجوز ذلك

---

[٤٣٥] انظر الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ٣٩١/٢.

[٤٣٦] انظر معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، دار السرور، ١٩٥٥، ٤٠٣/٢.

[٤٣٧] البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بلا رقم طباعة، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، ٧٢/٣.

[٤٣٨] سورة آل عمران، من الآية (١٥٩).

[٤٣٩] انظر معاني القرآن: ٢٤٤/١.

[٤٤٠] شرح المفصّل، ابن يعيش، بلا رقم طبعة، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ، ١٢٨/٨-١٢٩.

في كلام الفصحاء ولاسيما في كلام الباري تعالي وأنبيائه وأئمته عليهم السلام" [٤٤١].

أما المحدثون فلم نجد بينهم من اعترض على مصطلح الزيادة سوى ما ذكره أستاذنا الدكتور مهدي المخزومي حين اعتراضه على إعراب (حرف جر زائد) [٤٤٢]، وقال: الأفضل أن يُعرب حرف جر يفيد التوكيد.

وقد تبنى فكرته تلميذه الدكتور علي حسن مزبان بقوله: "وقد وقف العلماء من مصطلح الزيادة موقفين بعضهم أنكر الزيادة لأن هذه الحروف وردت في القرآن الكريم، والقرآن ما بين دفتي المصحف ليس فيه زيادة ولا نقصان، وفسّر بعضهم الزيادة بأنها معنوية ليست لفظية وهي مصطلح نحوي لا يؤثر شيئاً في النصوص القرآنية، ورأي أن استعمال مصطلح حرف جر زائد ليس له داع والأفضل أن نقول حرف جر يفيد التوكيد"[٤٤٣].

أما الأساتذة الباقون فقد استعملوا مصطلح الزائد ولم يعترضوا عليه أمثال عباس حسن والدكتور مصطفى الغلاييني و الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور فاضل السامرائي وغيرهم من الفضلاء[٤٤٤].

الفصل الأول
الزيادة الصرفية

المبحث الأوّل: الزيادة في الأفعال
صفحة رقم ٣ في الأصل غير موجودة

أولاً: الفعل الثلاثي المزيد وأوزانه:

تكون هذه الزيادة إمّا بحرف واحد، وإمّا بحرفين، وإمّا بثلاثة أحرف، ولكل ضرب من هذه الزيادة وأوزانه الخاصة به، ودلالته، التي زيد من أجلها، وهو ما يأتي توضيحه:

*** الثلاثي المزيد بحرف:**

"وهو الفعل الثلاثي الذي زيد على أحرفه الأصلية الثلاثية حرف واحد"[٤٤٥].

وللثلاثي المزيد بحرف ثلاثة أوزان هي:

١- أفعل: بزيادة همزة في أوّله.
٢- فعّل: بزيادة حرف من جنس عينه، وهو ما يعرف بالتضعيف.
٣- فاعل: بزيادة ألف بعد فائه.

ولكل وزن من هذه الأوزان دلالته، وهذا يعني أن الزيادة ليست من قبيل العبث اللفظي، إنّما الزيادة في أحرف الكلمة تعطيها دلالات ومعانٍ جديدة غير التي كانت للكلمة عند وضعها على أحرفها الأصلية.

---

[٤٤١] شرح الرضي على الكافية، الرضى الاستربادي، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ٤/٤٣٦-٤٣٧.

[٤٤٢] انظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط١، بغداد، ١٩٦٧، ٦٦.

[٤٤٣] أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم، علي حسن مزبان، ط٣، دار شموع الثقافة، الزاوية، ٢٠١١م، ٢١٥-٢١٦.

[٤٤٤] انظر النحو الوافي، وجامع الدروس العربية، وفقه اللغة المقارن، ومعاني النحو.

[٤٤٥] معجم الأوزان الصرفية، إيميل يعقوب، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٣، ١٥٩.

معاني ودلالات صيغة (أفعل):

١- التعدية: زيادة الهمزة في أوّل الفعل الثلاثي تجعله متعدّياً، وإذا كان الفعل متعدّياً في الأصل لمفعول به واحد، صار بعد زيادة الهمزة متعدّياً لمفعولين، وإذا كان متعدياً لمفعولين تعدّى بعد زيادة الهمزة إلى ثلاثة مفاعيل.
٢- مصادفة الشئ على صفة معينة، أي أن تجد شيئاً له صفة معينة.
٣- الدخل في شئ مكاناً كان أو زماناً[٤٤٦].
٤- الاستحقاق: أي استحقاق صفة معّينة.
٥- السلب: أي إزالة معنى الفعل عن المفعول.
٦- صيرورة شئ ذا شئ.
٧- التعريض.
٨- أن يكون بمعنى استفعل.
٩- المطاوعة: أي أن يكون مطاوعاً لفعّل بالتشديد.
١٠- التمكين والإعانة[٤٤٧].
١١- أن يكون بمعنى الأصل، أي قد يأتي المهموز كأصله وقد يغني (أفعل) من أصله لعدم ورود هذا الأصل[٤٤٨].
١٢- التكثير أو البلوغ نحو قولك أشجر المكان أي كثر شجره، واتسعت الفتيات أي صرن تسعاً[٤٤٩].

معاني ودلالات صيغة (فعّل):

١. التعدية: أي جعل الفعل اللازم متعدياً، وإذا كان الفعل متعدياً لمفعول به واحد، صار بتضعيف عينه متعدياً لمفعولين، أمّا إذا كان متعدّيا إلى مفعولين فلم تُسمع تعديته إلى ثلاثة بتضعيف عينه[٤٥٠].
٢. الدلالة على السلب، ويعني إزالة الشئ عن الشئ .
٣. الدلالة على الصيرورة، وهو أن يصير الشئ شبيهاً لشئ آخر، مشتق من أصل الفعل.
٤. التكثير والمبالغة وهو المعنى الغالب.
٥. نسبة الشئ إلى أصل الفعل نحو: كفرت زيداً، نسبة إلى الكفر.
٦. قبول الشئ نحو: شفّعت زيداً، أي قبلت شفاعته.
٧. الدلالة على الدعاء نحو: سقيت زيداً أي دعوت له بالسقيا.
٨. قد تأتي صيغة (فعّل) بمعنى (فعَل) نحو ميّز أي ماز، أو بمعنى (أفعل) نحو: خبّر بمعنى أخبر، أو بمعنى مضاد لمعنى (أفعل) نحو (فرّطت) أي قصّرت، أو قد تكون هذه الصيغة بمعنى تفعّل نحو: فكر بمعنى تفكرّ.
٩. اختصار حكاية الشئ نحو هلل إذا أردت قول لا إله إلا الله، وسبّح إذا أردت سبحان

---

(٤٤٦) انظر الكتاب، ٦٠/٤: ٦٣، شذ العرف في فن الصرف، ٣٨.

(٤٤٧) انظر المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ٣١٥.

(٤٤٨) انظر شذا العرف في فن الصرف، ٣٨.

(٤٤٩) انظر الكتاب ٦٤/٤، شذا العرف في فن الصرف، ٣٨.

(٤٥٠) انظر الكتاب ٦٢/٤، شذا العرب ٣٩، المعجم المفصل في علم الصرف ٣١٧، شرح ابن عقيل ٢٣١/٩.

الله، وكبرّ إذا أردت الله أكبر[٤٥١].

معاني ودلالات صيغة (فاعل):

لزيادة الألف في الفعل الثلاثي دلالات ومعانٍ جديدة هي:

١- المشاركة بين اثنين أو أكثر، ومعنى ذلك أن الفعل يصدر من اثنين، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ ينسب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية، فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً نحو: ماشيته، وفي هذه الصيغة معنى المغالبة.

٢- الموالاة أو المتابعة: أي الدلالة على عدم انقطاع الفعل، فيكون الفعل بمعنى (أفعل) المتعدّي نحو: واليت الصوم. بمعنى أوليت بعضه بعضاً، وربما كان بمعنى (فعّل). المضعف للتكثير نحو: ضاعفت الشئ أي ضعّفته، أو بمعنى (فعّل) نحو: دافع بمعنى دَفع، سَافر بمعنى سفر، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته كقوله تعالى: "يخادعون الله"[٤٥٢] جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر وإظهار الإسلام.

٣- للدلالة على أن الشئ صار ذا صفة يدل عليها الفعل نحو: عافاه الله، أي جعله ذا عافية[٤٥٣].

ومن أمثلة هذه الصيغة في شعر عبد المولى قوله:

حَـــارَبُوا بعضـــهم هنـــاك بـــبعض لا لـــدعم أتـــوا ولكـــن لهـــدم[٤٥٤]

الشاهد فيه الفعل (حارب) على وزن (فاعل)، وقد استعمل الشاعر هذه الصيغة هنا للدلالة على المشاركة، أي أن الفعل قد صدر من الفاعل والمفعول به معاً، وإن لم يستعمل الشاعر هذه الصيغة لما نجح في إيصال المعنى، وهذه الصيغة يغلب عليها هذا المعنى كثيراً، والدليل تعديتها للفعل اللازم وذلك لتعطي معنى المشاركة والمفاعلة.

- **الثلاثي المزيد بحرفين:**

وهو ما يعرف بالفعل الخماسي المزيد في أوله، وله خمسة أوزان هي:

١- انفعل: بزيادة الهمزة والنون في أوله.
٢- افتعل: بزيادة الهمزة في أوّله، والتاء بعد فائه.
٣- افعلّ: بزيادة الهمزة في أوّله، وتضعيف اللام.
٤- تفعّل: بزيادة التاء في أوّله، وتضعيف العين.
٥- تفاعل: بزيادة التاء في أوّله، والألف بعد الفاء[٤٥٥].

ولهذه الأوزان دلالات ومعانٍ عديدة، نوضح دلالة كل وزن على حده.

١- دلالة زيادة الهمزة والنون في أوّله صيغة (انفعل): تأتي هذه الصيغة لمعنى واحد وهو المطاوعة، ولهذا لا تكون إلا لازمة، ولا تكون إلا في الأفعال العلاجية، ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، ولمطاوعة غيره قليلاً.

دلالة زيادة الهمزة في أوّله، والتاء بعد فائه صيغة (افتعل):

تأتي هذه الصيغة للدلالة على إحدى المعاني الآتية:

---

[٤٥١] انظر الكتاب ٤/٦٠: ٦٥، المعجم المفصل في علم الصرف ٣١٧، شذا العرف ٣٩، شرح ابن عقيل ٤/٢٣٠، المقتضب ٢/١٠٢.

[٤٥٢] سورة البقرة، (٩).

[٤٥٣] انظر شرح ابن عقيل ٤/٢٣١، شذا العرف ٣٩، المعجم المفصل في علم الصرف ٣١٦.

[٤٥٤] الديوان ٨٦.

[٤٥٥] انظر شذا العرف، ٣٦.

١. مطاوعة الفعل الثلاثي كثيراً نحو جمعته فاجتمع، والثلاثي المزيد بالهمزة نحو: أسمعته فاستمع، والثلاثي المضعّف نحو: سوّيته، فاستوى.
٢. الاتخاذ: أي اتخاذ الفعل من الاسم، نحو اختتم أي اتخذ له خاتماً.
٣. الاشتراك: أي الدلالة على التشارك نحو اختلف زيد وعمرو واختصما.
٤. المبالغة في معنى الفعل نحو اقتدر، أي بالغ في القدرة.
٥. الإظهار: نحو: اعتذر، اعتظم، أي أظهر العذر والعظمة.
٦. التسبب في الشيء، والسعي فيه، أي الاجتهاد والطلب نحو: اكتسب المال، أي حصل عليه بسعي وقصد.
٧. بمعنى أصل الفعل لعدم ورود الأصل نحو: ارتحل، والتحى[٤٥٦].

دلالة زيادة الهمزة في أوّله وتضعيف اللام (افعلّ):

وهذا الوزن لا يكون إلا لازماً، ويأتي من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة فيها نحو (احمرّ، اسودّ، اعورّ، احولّ)[٤٥٧].

دلالة زيادة تاء في أوّله وتضعيف عينه (تفعّل):

ويكون هذا الوزن متعدّياً نحو: تلقفته، وغير متعدّ نحو تألّم زيد، ومن معانيه:

١- مطاوعة (فعّل) نحو علمته فتعلّم.
٢- التكلف: وهو الاجتهاد في طلب الفعل، ولا يكون ذلك إلا في الصفات الحميدة نحو: (تشجّع، تجلّد).
٣- الترك والتجنب نحو: تألّم، إذا ترك الإثم وتجنّبه.
٤- التدريج أي أخذ جزء بعد جزء، نحو تجرّعته، وتحسّيته، أي أخذت منه الشئ بعد الشيء.
٥- الختل نحو: تغفله أي أراد أن يختله عن أمر يعوقه.
٦- التوقع نحو تخوّفه.
٧- الطلب كـ (استفعل)، نحو تنجّر حوائجه أي استنجرها، وربما أغنت هذه الصيغة (تفعّل) عن الثلاثي لعدم وروده نحو تكلّم، وتصدّى[٤٥٨].

دلالة زيادة تاء في أوّله، وألف بعد الفاء صيغة (تفاعل):

وتكون هذه الصيغة متعدية نحو (تجاوزنا المكان)، ولازمة نحو (تغافل زيدا) ومن معاني هذه الصيغة:

١- التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً به في المعنى، بخلاف (فاعل) المتقدم، لذلك إذا كان (فاعّل) المتقدم متعدياً لاثنين صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد نحو: جاذب زيد عمراً ثوباً، صارت تجاذب زيد وعمرو ثوباً، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً نحو خاصم زيد عمراً، صارت تخاصم زيد وعمرو.
٢- التظاهر بالفعل دون حقيقته نحو تناوم، تغافل.
٣- التدرج أي حدوث الفعل شيئاً فشيئاً نحو تزايد النيل أي حصلت الزيادة بالتدرج شيئاً فشيئاً، كما تدل على مطاوعة (فاعل) نحو باعدته فتباعد[٤٥٩].

- **الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:**

---

[٤٥٦] انظر شرح ابن عقيل ٣٣١/٤، شذا العرف ٤٠، المعجم المفصل في علم الصرف ٣١٨، معجم الأوزان الصرفية ١٦٢.

[٤٥٧] انظر شح ابن عقيل، ٢٣١/٤.

[٤٥٨] انظر شرح ابن عقيل، ٢٣٢/٤، شذا العرف، ٤٠، معجم الأوزان الصرفية، ٣١٨.

[٤٥٩] انظر شرح ابن عقيل ٢٣٢/٤، شذا العرف، ٤١.

وهو أربعة أوزان هي:
١- استفعل: بزيادة الهمزة والسين والتاء.
٢- افعالّ، بزيادة الهمزة، وألف بعد عينه، وتضعيف اللام.
٣- افعوعل: بزيادة الهمزة، وواو بعد عينه، وتكرير العين.
٤- افعوّل: بزيادة الهمزة، وواو مضعفة بعد عينه[٤٦٠].

معاني ودلالات صيغة (استفعل):
١- الطلب: ويكون حقيقة نحو (استغفرت الله) أي طلبت مغفرته، ومجازاً نحو (استخرجت الذهب من المعدن)، فهذا الطلب لا يمكن أن يكون حقيقة.
٢- التحول أو الصيرورة: نحو (استحجر الطين) أي صار طيناً.
٣- المطاوعة: وهو أن يأتي مطاوعاً لـ (أفعل) نحو: أحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.
٤- الإصابة أو اعتقاد صفة الشئ نحو (استكرمته، واستعظمته).
٥- اختصار حكاية الشئ نحو استرجع، إذا قال إنّا لله وإن إليه راجعون.
٦- للدلالة على معنى (تفعّل) نحو: (تعظمّ فاستعظم)، و(تكبّر فاستكبر).
٧- للدلالة على معنى (فعَل) نحو (قرَّ فاستقر)، و(هزأ فاستهزأ).
٨- للدلالة على معنى (أفعل) نحو: (أجاب فاستجاب)، و(أيقن فاستيقن)[٤٦١].

وتكون صيغة (استفعل) متعدية نحو (استحسنت الشئ) ولازمة نحو (استحجر الطين).

ثانياً: الفعل الرباعي المزيد وأوزانه:

*** الرباعي المزيد بحرف:**
ولهذا الفعل وزن واحد هو (تفعلل) أي بزيادة التاء في أوّله، وهو يدل على:
١- مطاوعة الفعل المجرد (فعلل) نحو: دحرج فتدحرج.
٢- التكثير نحو: تعثكل العذق أي كثرت شماريخه.

*** الرباعي المزيد بحرفين:**
ولهذا الفعل وزنان:
افعللّ: أي بزيادة الهمزة في أوّله، وبتضعيف لامه الأخيرة، نحو: (اطمأنّ، اقشعرّ)، وله معان ودلالات منها المبالغة والتكثير نحو اقشعرّ، وكذلك المطاوعة نحو: طمأنته فاطمأنّ، ولا يكون هذا الوزن متعدّياً أبداً.
افعنلل: بزيادة همزة في أوّله، والنون بعد عينه، وهو يدل على مطاوعة الفعل المجرّد نحو (حرجمت الإبل أي جمعتها فاحرنجمت)[٤٦٢].

المبحث الثاني
الزيادة في الأسماء

تحدثت في المبحث السابق عن الزيادة الصرفية في الأفعال، وفي هذا المبحث سأتحدث عن الزيادة الصرفية في الأسماء، والتي ستكون في مصادر الأفعال المزيدة التي تحدثت عنها.

مصادر الأفعال المزيدة:

أوّلاً: مصادر الفعل الثلاثي المزيد بحرف (الرباعي):
وهذه المصادر قياسية، وهي كالآتي:

---

(٤٦٠) انظر شذا العرف، ٣٦، معجم الأوزان الصرفية، ١٥٨.
(٤٦١) انظر شرح ابن عقيل، ٢٣٢/٤، شذا العرف، ٤١، معجم الأوزان الصرفية، ١٥٩.
(٤٦٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٣٤/٤، شذا العرف ٤٢، معجم الأوزان الصرفية، ١٦٧.

١- كل فعل على وزن (أفعل) فالمصدر منه على وزن (إفعال) وهي كالآتي:
أ – إذا كان صحيحاً مثل (أكرم – إكرام)، (أقبل – إقبال).
ب- من المعتل الأوّل (المثال) مثل (أوجد، إيجاد)، (أورد – إيراد)، والأصل (إوْجاد – إوْراد)، وهذا إعلال بالقلب.
جـ - من المعتل العين (الأجوف) مثل (أقام – إقامة)، والأصل في (إقامة) إقوَام.
- تنقل حركة الصوت المعتل إلى الصوت الصحيح الساكن الذي قبله (إقوام) إعلال بالنقل.
- لمّا كان الأصل في الواو متحركة وانفتح ما قبلها، لذا تقلب ألفاً (إقام) إعلال بالقلب.
- التقت ألفان (الألف الأولى المنقلبة عن الواو، والألف الثانية ألف صيغة (إفعال) لذا تحذف إحداهما.

يرى سيبويه أن تحذف الثانية ويعوض عنها بتاء فتكون (إقامة) على وزن (إفعلة) إعلال بالحذف(٤٦٣).

ويرى الأخفش الأوسط أن تحذف الأولى ويعوّض عنها بتاء، فتكون (إقامة) على وزن (إفالة) إعلال بالحذف(٤٦٤).

وبهذا تكون لدينا ثلاث إعلالات: (النقل – القلب – الحذف).

أمّا من حيث الرأيين، فلكل نحوي رأيه، لكنني أرى الأخفش مصيباً فيما ذهب إليه؛ لأن الألف الثانية ألف الصيغة فإن حذفت ذهب الاستدلال بها على الصيغة لذلك وجب ألا تحذف.

د – من المعتل الآخر (الناقص) مثل (أفضى – إفضاء) والأصل (إفضاي) وقعت الياء متطرفة وقبلها ألف، قلبت الياء همزة إعلال بالقلب، وقد يأتي معتلاً بالواو ومثالاً، وآخراً بالألف (ناقصاً) مثل (أوحى – إيحاء) والأصل (إوْحايْ) وقعت الواو ساكنة وقبلها ألف، تقلب الياء همزة (إعلال بالقلب) (إيحايْ)، وقعت الياء متطرفة، وقبلها ألف، تقلب الياء همزة (إعلال بالقلب)(٤٦٥).

٢- كل فعل على وزن (فعّل) فالمصدر منه على (تفعيل) و(تفعلة) وقد ينفرد أحد الوزنين مثل (كلّم – تكلم)، (مهّد – تمهيد)، (قدّم – تقديم – تقدمة)، (جرّب – تجريب – وتجربة)، ويأتي على الوزنين (تفعيل، تفعلة) إذا كان مهموز اللام، مثل (خطأ – تخطيئاً – وتخطئة)، و(جزّأ – تجزيئاً وتجزئة) وقد اختلف النحاة في هاتين الصيغتين، فيرى (سيبويه) الاقتصار على ما سمع من كلام العرب، إذا لم يرد على (تفعيل) سوى (نبّأ – تنبيئاً) و(جزّأ – تجزيئاً)، أمّا أبو زيد سعيد بن أوس فيرى أن ورود (تفعيل) في كلام العرب هو الأكثر استعمالاً من تفعلة(٤٦٦).

ومن المعتل الآخر بالألف، على تفعلة مثل: (زكى – تزكية)، (روّى – تروية)، ومن المعتل الوسط بالياء، على (تفعلة) مثل (بيّن – تبين)، وورد سماعاً منه (تِبْيان) على وزن (تفعال)، وقد ذكر اللغويون أن من المصادر ما يردد سماعاً على وزن (تَفْعال) بفتح التاء مثل (تَذْكار – تكرار) وشذّ مجئ مصدرين على (تِفعال) مثل (التبيان، والتلقاء)، ذكر الرازي، "والتبيان مصدر، وهو شاذ؛ لأن المصادر إنما تجئ على التفّعال بفتح التاء،

---

(٤٦٣) انظر الكتاب، ١٥٦/٤، شرح ابن عقيل، ١٠٧/٣.

(٤٦٤) انظر الكتاب، ١٥٦/٤، شذا العرف، ١٣٧، شرح ابن عقيل، ١٠٧/٣.

(٤٦٥) انظر القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، على حسن فرجان، ٣٧/٢.

(٤٦٦) انظر الكتاب، ٧٨/٤ : ٨١.

كالتذكار، والتكرار، والتوكاف، ولم يجئ بالكسر إلا التبيان والتلقاء)[٤٦٧]. واختلف النحاة في هذه المصادر، فيرى سيبوية أنها مصادر سماعية مصوغة من الثلاثي لإفادة التكثير تحفظ ولا يقاس عليها، أمّا الكوفيون فيرون أن هذه المصادر قياسية مصوغة من الفعل الثلاثي المزيد (فعّل) وردت لإفادة التكثير، ونستطيع أن نقيس عليها، مثل (كرّر – تكرير، ذكّار) فالمصدر الثاني يفيد المبالغة والتكثير[٤٦٨].

٣- كل فعل على وزن (فاعل) فالمصدر منه على وزن (مفاعلة) و(فِعَال) مثل: خاصم – مخاصمة وخصاماً، قاتل – مقاتلة وقتالاً.

ومن المضعّف مثل: سابّ – مسابة – سِبَاب والمستعمل سِبَاب، ومن المعتل الأوّل (المثال) بالياء ياسر – مياسرة (أخذ في جهة اليسار)، يامن – ميامنة (أخذ في جهة اليمين)، ومن المعتل الآخر (الناقص) مثل: غالى – مغالاة – غِلاء، وقد يأتي على وزن (مفاعلة) فقط، مثل: جالس – مجالسة، قاعد – مُقاعدة[٤٦٩].

ثانياً: مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين:

والرباعي المزيد بحرف (الخماسي):

للفعل الخماسي أوزان مختلفة، تختلف مصادرها تبعاً لتغيير أوزان الفعل، وهي كالآتي:

١- كل فعل على وزن (افتعل)، فالمصدر منه على وزن (افتعال) مثل: اجتمع – اجتماع، أمّا من المعتل الآخر، مثل: افترى – افتراء، والأصل (افتراي)، وقعت الياء متطرفة، وقبلها ألف، قلبت همزة، إعلال بالقلب[٤٧٠].

٢- كل فعل على وزن (انفعل) فالمصدر منه على وزن (انفعال) مثل انكسر – انكسار، ومن المعتل الوسط بالألف، مثل: انقاد – انقياد، والأصل: (انقوَاد) الواو ساكنة وقبلها كسرة، تقلب الواو ياءً (إعلال بالقلب)، أمّا إذا كان معتل الآخر بالألف مثل: انطوى فمصدره انطواء، والأصل (انطوايْ)، وقعت الياء متطرفة وقبلها ألف، قلبت الياء همزة، (إعلال بالقلب)[٤٧١].

٣- كل فعل على وزن (افعلّ) فالصدر منه على وزن (افعلال) مثل أحمرّ – احمرار، ولم يأتِ في شعر عبد المولى مصدراً على هذه الصيغة.

٤- كل فعل على وزن (تفعّل) فالمصدر منه على (تَفعُّل) مثل: تعلّم – تعلُّم، ومن المهموز الوسط، مثل: تأخّر – تأخّر، ومن المعتل الآخر بالألف مثل: تأنى – تأنٍ والأصل (تأنيّ) اسم منقوص وهو نكرة تحذف ياؤه، ويعوّض عنها بتنوين يسمى تنوين عوض عن حرف، وإذا كان معرفة رجعت إليه الياء فيكون (التأني)[٤٧٢]. والأصل في النون الرفع، ولكن كسرت لمناسبة الياء.

٥- كل فعل على وزن (تفاعل) فالمصدر منه على (تفاعُل)، مثل: تَزَاحم – تزاحُم، وإن كان الفعل معتل الآخر بالألف، مثل: تفانى – تفانٍ، والأصل (تفاني) اسم منقوص نكرة حذفت ياؤه وعوّض عنها بتنوين عوض عن حرف، أمّا إذا كانت معرفة ترجع الياء، فنقول: التفاني، وهذه الصيغة (تفاعل) مزيدة بالتاء والألف، إذاً فهي اسم

---

(٤٦٧) مختار الصحاح، ٧٢، مادة (بَين).

(٤٦٨) انظر شذا العرف، ٦٩.

(٤٦٩) انظر شذا العرف، ٦٩.

(٤٧٠) انظر الكتاب، ١٥٦/٤.

(٤٧١) انظر شرح ابن عقيل ١٠٧/٣، القضايا الصرفية، ٤٧.

(٤٧٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٠/١.

مزيد[٤٧٣].

٦- كل فعل على وزن (تفعلل)، فالمصدر منه على (تفعلل) مثل تَدَحْرج – تَدَحُرج، وكل فعل على وزن (تَفعْوَل) فالمصدر منه على (تفعُول) مثل تَهَرْوك – تَهَرُوك، وكل فعل على وزن (تَفعْيل) فالمصدر منه على (تَفْعُيل)، مثل: تشيطن – تشيُطن، وكل فعل على وزن (تفوعل)، فالمصدر منه على (تفوعُل) مثل: تجورب – تجورُب[٤٧٤]، وكل هذه المصادر أسماء مزيدة الأوّل بالتاء، والثاني بالتاء والواو، والثالث بالتاء والياء، والرابع بالتاء والواو أيضاً.

ثالثاً: مصادر الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والرباعي المزيد بحرفين (السداسي): وتكون كالآتي:

١- كل فعل على وزن (استفعل)، فالمصدر منه على وزن (استفعال)، مثل: استخرج – استخراج، ومن المعتل الأول (المثال)، مثل: استورد – استيراد، والأصل: (استوراد) الواو ساكنة وقبلها كسرة، تقلب الواو ياءً، إعلال بالقلب[٤٧٥]. ومن المعتل الآخر مثل استهدى – استهداء، وقد يأتي معتل الأوّل بالواو، ومعتل الآخر بالألف، مثل: استولى – استيلاء، والأصل: (استولاي) الواو ساكنة وقبلها كسرة، تقلب الواو ياءً (إعلال بالقلب) الياء متطرفة وقبلها ألف، تقلب الياء ألفاً (إعلال بالقلب) ومن المعتل الوسط بالألف (الأجوف) مثل استعان – استعانة والأصل (استعوان)، تنقل حركة الصوت المعتل إلى الصوت الصحيح الساكن الذي قبله (استْعوَان)، لمّا كان الأصل في الواو متحرّكاً، ومن قبله مفتوحاً، تقلب الواو ألفاً (استعاان). اجتمعت ألفان، يرى سيبويه أن تحذف الثانية، ويعوّض عنها بتاء (استعانة)[٤٧٦]، ويرى الأخفش الأوسط أن تحذف الألف الأولى؛ لأن الألف الثانية ألف الصيغة[٤٧٧].

أرى أنّ هذا الوزن (استفعل – استفعال) هو الأكثر استعمالاً قديماً وحديثاً.

٢ – من المعروف أن مصدر السداسي يكون على وزن فعله مع كسر الحرف الثالث وزيادة الألف قبل الحرف الأخير فيكون.

افعنلل – افعنلال، افعوّل – افعوّال

أفعالّ – افعيلال

أفعوعل – افعيعال

المبحث الأول: زيادة الأفعال

أولاً : زيادة الأفعال الناسخة:

والنواسخ في النحو ثلاثة أقسام، هي: (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها)، و(ظن وأخواتها)، ولم يظهر مصطلح (النواسخ) عند سيبويه، فقد تعرض سيبويه لبعض أحكام (كان وأخواتها) في (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[٤٧٨].

ووردت (كان) في كلام العرب على ثلاثة أنواع:

ناقصة، وتامة، وزائدة. ذكر ابن عقيل "كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: التامة وقد تقدم ذكرها، والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت:

---

(٤٧٣) انظر شرح ابن عقيل ٢٠/١٠.

(٤٧٤) انظر شذا العرف، ٦٩.

(٤٧٥) انظر شذا العرف، ٦٨.

(٤٧٦) انظر الكتاب، ١٥٦/٤.

(٤٧٧) انظر شرح ابن عقيل، ١٠٧/٣، شذا العرف ١٣٧، القضايا الصرفية ٥٣.

٤٧٨ – الكتاب، ٤٥/١.

وقد تزاد كان في حشو: كما كان أصح علم من تقدما[٤٧٩]

وذكر سيبويه في مواضع متفرقة من كتابه (كان الزائدة) بقوله: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام[٤٨٠]

وزيادة كان على نوعين: زيادة سماعية، وهي التي تكون بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ وخبره والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول، والصفة والموصوف وهذا ما عبر عنه ابن مالك، بقوله:

"وقد تزاد في حشو كما"[٤٨١].

وذكر النحاة أنه شذ زيادتها بين الجار والمجرور[٤٨٢].

من ذلك قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب[٤٨٣]

وزيادة قياسية حينما تقع بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، كما مثل لها ابن مالك، نحو (ما كان أصح علم من تعدما)[٤٨٤].

ومثل لها سيبويه بقوله: "وتقول: ما كانَ أحسنَ زيداً، فتذكر كان لتدلّ أنه فيما معنى"[٤٨٥].

وذكر الرضيّ الأستراباذي "ويُفصلُ بكان وحدها بين (ما) التعجبية وأفعل التعجب، وفائدة الفصل بكان في نحو (ما كانَ أحسنَ زيداً) أنّه كانَ في الماضي حُسْنٌ واقعٌ دائمٌ، إلاّ أنّه لم يتصّل بزمان التكلّم بل كان دائماً قبله"[٤٨٦].

ويرى الدكتور عليّ حسن مزيان أنّ النحاة لم يذكروا فائدة زيادة (كان) القياسية ويرى أنّ بزيادتها فائدتين، توكيد المعنى وتقويته، وإعطاء فعل التعجب دلالة الزمن الماضي بخُلوّ فعل التعجب من دلالة الزمن غالباً[٤٨٧].

---

(٤٧٩) شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١.

(٤٨٠) الكتاب: ١٥٣/٢. ورواية سيبويه هي رواية ديوان الفرزدق، شرح مجيد طراد، ط ١، دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٢م : ٣٥٩/٢، والرواية في كتب النحو على النحو الآتي:

فكيف إذا مررت قوم وجيران لنا كانوا كرام

(٤٨١) شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١.

(٤٨٢) انظر شرح المفضل: ١٠٠/٧، وشرح التسهيل، ابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م: ٣٦١/١، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، ١٩٩٨م: ٢٥٧/١.

(٤٨٣) البيت لم ينسبه أحد إلى قائل، وهو من شواهد شرح ابن عقيل: ٢٩١/١، وشرح المفصل: ١٥٥/١، وشرح التسهيل: ٣٦١/١، وللبيت رواية أخرى: (جياد بني أبي بكر مقاموا) انظر شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(٤٨٤) شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١.

(٤٨٥) الكتاب: ٧٣/١.

(٤٨٦) شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٩٦م: ٢٣٣/٤.

ولم ترد (كان) زائدة زيادة قياسية في القرآن الكريم، لكنها وردت زائدة زيادة سماعية على خلاف بين النحاة في ذلك، من ذلك قوله تعالى: "مَنْ كانَ يُرِيدُ الحياةَ الدنيا وزينتَها نُوفِّ إليهم أعمالهم"[٤٨٨].

فقد ذهب الفرّاء (ت٢٠٧هـ) إلى زيادة (كان) ولم يصرّح بما تفيده من معنى[٤٨٩]. وخالفه الأخفش الأوسط (ت٢١٦هـ) فقد ذهب إلى أنّ (كانَ) في هذه الآية في موضع جزم[٤٩٠] وبالنظر في الآية نجد أنّ الفرّاء قد أجاز زيادة (كان) في الجملة الشرطية، وجعل الفعل (يُريدُ) فعل الشرط من دون أنْ يتأثر بأداة الشرط الجازمة (مَنْ) علماً أنّ الزيادة لو حصلت لتأثر الفعل (يُريد) كما هي الحال في قول الفرزدق:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرام[٤٩١]

وإذا دققنا في الشعر العربي وجدنا أنّ (كان) الزائدة زيادة قياسية قليلة الورود ولم يذكر لنا النحاة إلاّ زيادة قياسية قليلة الورود ولم يذكر لنا النحاة إلاّ بيتاً واحداً هو:

يا كوكباً ما كانَ أقصرَ عمرَهُ وكذاكَ عُمرُ كواكبِ الأسحار[٤٩٢]

وهذه الندرة أو القلّة في ورود (كان) الزائدة في الشعر القديم انسحب على الشعر الحديث، فلم نجد شاعراً حديثاً استخدم (كان) زائدة.

ثانياً: زيادة الأفعال المعلّقة عن العمل:

يقع موضوع زيادة الأفعال المعلّقة عن العمل ضمن باب (التعليق) عند النحاة، فقد درسه النحاة مع موضوع (الإلغاء) فكان الباب عند النحاة باب (التعليق والإلغاء).

والتعليق عند النحاة هو عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً لاعتراض مما لهُ صدر الكلام بين الأفعال وبين معموليها[٤٩٣].

وذكر النحاة أنّ "التعليق مختصّ بالأفعال القلبية المتصرّفة"[٤٩٤]. وأضاف بعض النحاة أفعالاً أخرى سنذكرها فيما بعد.

لم يعقد شيخ النحاة سيبويه للتعليق باباً كما فعل النحاة الذين جاؤوا بعده، وإنّما تحدّث عنه وهو يتكلّم على (إنّ) التوكيدية الناصبة ضمن باب (هذا باب آخر من أبواب إنّ)، من ذلك قوله:

---

(٤٨٧) انظر الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم (دراسة دلالية نحوية)، د. عليّ حسن مزيان، ط ٢، دار أساريا للطباعة والنشر، الزاوية، ٢٠٠١م : ١٨٩.

(٤٨٨) سورة هود: من الآية (١٥).

(٤٨٩) انظر معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النجّار، ط ١، دار السرور، ط ١، ١٩٥٥م : ٢/٥-٢/٥-٦.

(٤٩٠) انظر معاني القرآن، الأخفش، تحقيق هدى قراعة ط ١، القاهرة، ١٩٩٥م: ٢٦٧/١، وانظر إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد مكتبة النهضة العربية، ط ٢، بيروت، ١٩٨٨م: ٨٢/٢.

(٤٩١) انظر الصلة في القرآن الكريم، د. كاظم ابراهيم كاظم مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد التاسع، طرابلس، ١٩٩٦م، ٣٧٦-٣٧٧.

(٤٩٢) انظر الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم: ١٨٩.

(٤٩٣) انظر شرح الرضيّ على الكافية: ١٥١/٤ وشرح ابن عقيل: ٤٤/٢-٤٥، وشرح قطر الندى: ٢٤٤ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد السيّد، بلا رقم طبعة، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، بلا تأريخ: ٥٥/٢.

(٤٩٤) شرح ابن عقيل: ٤٤/٢.

"وقال الخليل: أشهد بأنّك لذاهبُ، غير جائز من قِبَل أنّ حروف الجرّ لا تعلّقُ، وقال: أقول أشهدُ أنّه ذاهبُ وإنّه لمنطلق"[٤٩٥].

وكذلك قوله: "ومن ذلك أيضاً قولك: قد عملت إنّه لخيرُ منك، فإنّ ههنا مبتداه، وعملتُ ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمتُ أيُّهم أفضلُ، معلّقة في الموضعين جميعاً"[٤٩٦].

ثم شرع يتكلم على المعلّقات فبدأ بـ (لام الابتداء) كما ذكرنا آنفاً، ثمَّ يتحدّث عن الاستفهام، بقوله: "هل نَدُلُّكُمْ على رجلٍ يُنبّئكم إذا مُزّقتم كلَّ مُمزَّق إنّكم لفي خَلْقٍ جديدٍ". فإنّكم ههنا بمنزلة أيُّهم، إذا قلت: ينبّئهم أيُّهم أفضلُ، وقال الخليل مثله "إنَّ اللهَ يعلمُ ما تدعون من دونه من شيء" فما ههنا بمنزلة أيُّهم، ويعلَم معلّقة، قال الشاعر:

ألَمْ تَرَ إنّي وابنَ أسودَ ليلةً لنسريَ إلى نارَيْن يعلو سناهما

سمعناه ممّن ينشده من العرب[٤٩٧].

وذكر الأشموني أنّ التعليق لا يختصّ بالأفعال القلبية المتصرفة بل هناك أفعال أخرى، ذكرها بقوله: "وألحِقَ بأفعال القلوب في التعليق أفعالٌ غيرها، نحو: فلينظر أيّها أزكى"[٤٩٨]، و"فستُبصرُ ويُبصرونَ بأييكم المفتون"[٤٩٩] و"أوَ لَمْ يَتفكروا ما بصاحبهم مِنْ جِنَّةٍ"[٥٠٠]، و"يَتسألونَ أيّانَ يومُ الدين"[٥٠١]، و"يستنبئونك أحقٌ هو"[٥٠٢] وإنّما خُصَّ عَلِمَ وظنَّ بالتنبيه لأنّهما الأصل"[٥٠٣].

واختلف النحاة في ذِكر عدد أدوات التعليق أو المعلّقات فأجمعوا على ذكر (إنَّ) المكسورة إذ لَمْ يمكن فتحها وذلك إذا جاء في حيّزها لام الابتداء، نحو: علمتُ إنَّ زيداً لقائمُ، فإنَّ اللام لا تدخل إلاّ مع المكسورة، وأمّا إذا تجرّدتْ (إنّ) عن اللام فإنّها لا تُعلّق لإمكان فتحها وجعلها محمولة لفعل القلب، وذلك لأنّ المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فإذا أمكنك جعل (إنَّ) حرفاً مصدرياً لفعل القلب أنْ تُفتح همزتها، فهو أولى من عزل العامل بكسر (إنَّ) من عمله، وأمّا قوله:

ولقد عَلِمْتَ لتأتينَّ مَنيّتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامها

فإنّما أجري(لقدْ علمتَ) مجرى القسم لتأكيده سَلام، لأنَّ فيه اللام المفيدة للتأكيد مع (قدَّ) المؤكّدة وفي علمتَ معنى التحقيق فصار كقوله:

إنّي لأمْنحكَ الصدودَ وإنّني قسَماً إليك مع الصدودِ لأميلُ[٥٠٤]

وهذا الرأي ليس للرضي وإنّما أخذه من سيبويه لكنّه لم ينسبه إليه.
ذكر سيبويه، وقال لبيد:

---

(٤٩٥) الكتاب: ١٤٧/١.

(٤٩٦) الكتاب: ١٤٧/٣.

(٤٩٧) المصدر السابق: ١٤٩/٣.

(٤٩٨) سورة الكهف: من الآية (١٩).

(٤٩٩) سورة القلم: الآيتان (٥، ٦).

(٥٠٠) سورة الأعراف: من الآية (١٨٤).

(٥٠١) سورة الزاريات: الآية (١٢).

(٥٠٢) سورة يونس: من الآية (٥٣).

(٥٠٣) شرح الأشموني: ٦٦/٢-٦٧.

(٥٠٤) شرح الرضيّ على الكافية: ١٦٠/٤.

وَلَقَدْ علمتَ لتأتينَّ منيتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها

كأنه قال: "واللهِ لتأتينَّ"[٥٠٥].

وهنا نرى أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ (عَلِمَ) في هذا البيت خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلّ له من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذٍ لا تقتضي عَلِمَ معمولاً ولا علاقة لها بإلغاء أو تعليق" أو إعمال. لكنّ الأشموني يجعل (إنَّ) معلّقة أيضاً وإن خَلَتْ من اللام حينما كان يتحدّث عن أداة التعليق إنَّ التي في خبرها اللام، نحو: علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، إنَّ المعلّقة إنّما هو اللام لا (إنَّ) إلاّ أنَّ ابن الخبّاز حكى في بعض كتبه (علمتُ إنَّ زيداً قائم) بالكسر مع عدم اللام، وإنَّ ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلّقة (إنَّ)"[٥٠٦].

لكنَّ سيبويه لا يقول هذا وليس مذهبه كما ادّعى ابن الخبّاز النحويّ بدليل قول سيبويه: "ومثل ذلك في الضعف: علمتُ إنَّ زيداً ذاهب، كما أنّه ضعيف: قد علمتُ عمروٌ خيرٌ منك، ولكنّه على إرادة اللام، كما قال عزَّ وجلَّ: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا" وهو على اليمين، وكان في هذا حَسَنًا حين طال الكلام"[٥٠٧] وهنا يقبله سيبويه على إرادة لام الابتداء وليس اعتباطاً.

ومن المعلّقات التي لم يختلف فيها النحاة النوافي (ما، وإنْ، ولا)، لأنَّ (ما) النافية لها صدر الكلام كقولك: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، قال تعالى: "لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ"[٥٠٨]، و(لا) النافية "كقولك: عَلِمْتُ لا زيدَ قائمٌ ولا عمرو، و(إنْ) النافية، كقوله تعالى: "وتظنون إنْ لبثتم إلاّ قليلاً"[٥٠٩] أي: ما لبثتم إلاّ قليلاً"[٥١٠].

ومن المعلّقات (لام الابتداء) كقولك: علمتُ لَزيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى: "وَلَقَدْ عَلِموا لَمَنْ اشتراه مالهُ في الآخرةِ من خلاق"[٥١١].

و(لام القسم)، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ علمتَ لتأتينَّ منيتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهامُها[٥١٢]

ومن المعلّقات الاستفهام سواء أكان بالحرف، كقوله تعالى: "وإنْ أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون"[٥١٣] أم بالاسم، كقوله تعالى: لنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى"[٥١٤].

ووضّح الرضيّ الأستراباذي إيضاحاً جميلاً في موضوع الاستفهام وورود أفعال أخرى للتعليق، من ذلك قوله: "ثُمَّ اعلمْ أنّ جميع أدوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور أي لمجرّد الاستفهام لا الاستفهام المتكلّم بعد كلّ فعل شكّ لا ترجيحَ فيه لأحد الجانبين على الآخر لتبيين

---

(٥٠٥) الكتاب: ١٥٩/٣-١١٥.

(٥٠٦) شرح الأشموني: ٦١/٢، وشرح شذور الذهب ابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٥ مطبعة السعادة – مصر، ١٩٦٥م : ٣٦٧.

(٥٠٧) الكتاب: ١٥١/٣.

(٥٠٨) سورة الأنبياء: من الآية (٦٥).

(٥٠٩) سورة الإسراء: من الآية (٥٢).

(٥١٠) شرح قطر الندى: ٢٤٢.

(٥١١) سورة البقرة: من الآية (١٥٢).

(٥١٢) شرح الرضيّ على الكافية: ١٦٠/٤، وشرح قطر الندى: ٢٤٥.

(٥١٣) سورة الأنبياء: الآية (١٥٩).

(٥١٤) سورة الكهف: من الآية (١٢).

المشكوك فيه، نحو: شككتُ أزيدُ في الدار أم عمرو، ونسيتُ أو ترددتُ: أأقومُ أم أقعدُ، كما ترد بعد كلّ فعل يفيد معنى العلم، كعلمتُ، وتبيّنتُ، ودريتُ، وبعد كلّ فعل يُطلب به العلم، كفكرتُ، وامتحنتُ، وبلوتُ وسألتُ، واستفهمتُ، وجميع أفعال الحواسّ الخمس كـ (لمستُ، وأبصرتُ، ونظرتُ، واستمعتُ، وشممتُ، وذقتُ، تقول: فكرتُ أزيدُ يأتيني أم عمرو، وقد يُضمرُ الدالّ على التفكرُ، كقوله تعالى: "يتوارى من القوم من سوءِ ما بُشّرَ به أيُمسكُهُ على هُونٍ أم يَدسُّهُ في التراب"[٥١٥].

وأضاف بعض النحاة (لعلّ) مستندين إلى قوله تعالى: "وإنْ أدري لعلّه فتنة لكم"[٥١٦].

فهنا (لعلّ) علقت مفعولي أدري. وذكر الأشموني أنّ (لعلّ) ذكرها أبو عليّ الفارسي في (التذكرة)[٥١٧].

وكذلك (لو) الشرطية، كقول الشاعر:

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنّ حاتماً أرادَ شراءَ المالِ كان لهُ وَفرُ[٥١٨]

أوّلا: زيادة ضمير الفصل ودلالته:

ذكر النحاة أنّه يؤتى بضمير الفصل لتمييز الخبر من الصفة، ذكر سيبويه "وإنّما فصل لأنّك إذا قلت (كانَ زيد الظريف) فقد يجوز أنْ تريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئتَ بـ (هو) أعلمتَ أنّها متضمّنة للخبر وإنّما فصل لما لابُدَّ منه، ونفسه يُجزئ من إيّا كما تُجزئ منه الصفة؛ لأنّك جئت بها توكيداً وتوضيحاً فصارت كالصفة"[٥١٩]، وذكر ابن يعيش "والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأنّ الذي بعده خبر وليس بنعت، وقيل أُتيَ به ليؤذنَ بأنّ الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات"[٥٢٠].

شروط ضمير الفصل:

اشترط النحاة أنْ يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع البارزة، ذكر ابن يعيش "اعلمْ أنّ الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط، أحدها: أنْ يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الوضع ويكون هو الأوّل في المعنى، الثاني: أنْ يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو إنّ وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها، الثالث: أنْ يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات"[٥٢١].

ومن خلال كلام ابن يعيش نفهم أنّ الأصل في ضمير الفصل أنْ يقع بين المبتدأ والخبر، كقولنا: محمد هو المجتهدُ فهنا (هو) فصلت بين المبتدأ والخبر، ذكر الدكتور عليّ حسن مزبان عن ضمير الفصل كلاماً وهو يتحدث في أسلوب التوكيد بالأسماء في باب (التوكيد بضمير الفصل) "وهو ضمير رفع منفصل يقع بين معرفتين يُؤتى به لتمييز

([٥١٥]) سورة النحل: الآية (٥٩).

([٥١٦]) سورة الأنبياء: من الآية (١١١).

([٥١٧]) شرح الأشموني: ٦٣/٢.

([٥١٨]) شرح الأشموني: ٦٣/٢.

([٥١٩]) الكتاب: ٣٨٨/٢.

([٥٢٠]) شرح المفصل: ١١٠/٣.

([٥٢١]) شرح المفصل: ١١٠/٣.

الخبر من الصفة كقولنا: (عليٌّ الشاعرُ) فهنا نستطيع أن نُعرب (الشاعرُ) صفة، وكذلك خبراً، وإذا قلنا: (عليٌّ هو الشاعرُ) أعربَ الشاعر (خبراً) ولا يحتمل الصفة بسبب مجيء ضمير الفصل (هو)"[٥٢٢].

وذكر ابن هشام لضمير الفصل ستّة شروط حين كلامه على (شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً) بقوله: "في شروطه، وهي ستّة، وذلك أنّه يُشترط فيما قبله أمران، أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو "أولئك هم المفلحون"[٥٢٣] و"إنا لنحن الصافون"[٥٢٤] و"كنتَ أنتَ الرقيب عليهم"[٥٢٥].. والثاني: كونه معرفة كما مثّلنا، وأجاز الفراء وهشام ومَن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة، ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل (أل) كما تقدّم، وشرط الذي كالمعرفة: أنْ يكون اسماً كما مثّلنا ويشترط له في نفسه أمران، أحدهما: أنْ يكون بصيغة المرفوع فيمتنع "زيدٌ إياه الفاضل، وأنت أباك العالم وأما "إنّك إيّاك الفاضلُ" فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين، والثاني: أنْ يطابق ما قبله فلا يجوز "كنت هو الفاضلُ"[٥٢٦].

ونقد ابن هشام على النحاة كلامهم في أنّ ضمير الفصل يفصل بين الخبر والصفة، والصحيح عنده أنّه يفصل بين الخبر والتابع وذلك حين ذكر فوائد وجوده في التركيب حيث قال إنّ فائدته تتحقق في ثلاثة أمور، أحدها لفظي وهو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع ولهذا سُمّي فصلاً؛ لأنّه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً؛ لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، والثاني: معنوي وهو التوكيد، ذكره جماعة وبنوا عليه أنّه لا يجامع التوكيد، فلا يقال "زيد نفسه هو الفاضلُ" وعلى ذلك سمّاه الكوفيون دعامة؛ لأنّه يُدْعمُ به الكلام أي: يُقوي ويُؤكّد، والثالث معنوي أيضاً، وهو الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه، أي: أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[٥٢٧].

إعرابه:

اختلف النحاة في إعراب ضمير الفصل بحسب تركيب الجملة.

الرأي الأوّل في إعرابه وهو مبتدأ وما بعده خبر وهذا رأي الكوفيين وإنْ لم يصرّح به ابن يعيش، ذكره ابن هشام وهو يتكلّم على محله الإعرابي بقوله: "وقال الكوفيون له محلّ ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده، وقال الفرّاء بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظنّ نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي"[٥٢٨].

وعلى أقوال النحاة يكون الإعراب الأوّل على النحو الآتي:

كانَ زيدٌ هو القائمُ.

---

(٥٢٢) أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم، د. عليّ حسن مزبان، ط٣، دار شموع الثقافة، الزاوية، ٢٠١١ ف: ٢٢٥.

(٥٢٣) سورة الأعراف: من الآية (١٥٧).

(٥٢٤) سورة الصافات: الآية (١٦٥).

(٥٢٥) سورة المائدة: من الآية (١١٧).

(٥٢٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت، ١٩٨٥: ٦٤١ – ٦٤٢.

(٥٢٧) انظر مغني اللبيب: ٦٤٤ – ٦٤٥.

(٥٢٨) مغني اللبيب: ٦٤٥.

هو: مبتدأ.
القائم: خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان.
زيدٌ هو القائمُ.
(هو) مبتدأ ثانٍ.
القائمُ: خبر المبتدأ الثاني، وجملة (هو القائم) في محل رفع خبر المبتدأ.
ظننتُ زيداً هو القائمُ.
هو: مبتدأ.
القائم: خبر، وجملة (هو القائمُ) في محل نصب مفعول به ثانٍ لظنّ.
وبهذا الإعراب يخرج ضمير الفصل من دلالاته على التوكيد ولا يفيد الجملة شيئاً، لذا فإنّ هذا الإعراب غير مرجوح على الإعراب الثاني الذي سنذكره.

أمّا الإعراب الثاني فهو على أنّه ضمير فصل لا محل له من الإعراب وهنا يُعدّ زائداً أو لغواً كما عدّه القدماء، وهذا الإعراب هو رأي البصريين وهو المرجّح لاهتمامه بدلالة التركيب، لأنّ ضمير الفصل في هذه الحال يراد به التوكيد، لذا بحثه الدكتور عليّ حسن مزبان في موضوع التوكيد بالأسماء وسمّاه (التوكيد بضمير الفصل) وذكر في إعرابه "وزعم البصريون أنه ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنّ له محلاً هو مبتدأ وأرى أن قول البصريين أولى لاهتمامهم بالمعنى وهو التوكيد وقد ورد في القرآن الكريم كثيراً"[٥٢٩].

أي: أنّ ما بعد ضمير الفصل يُعرب بحسب موقعه من الجملة.

ثانياً: زيادة (مَنْ) ودلالاتها:

ذكرت كتب النحو أنّ (مَنْ) تأتي زائدة عند الكوفيين وهو أمر لم تقبله المدرسة البصرية؛ لذلك لم يشتهر عند دارسي النحو أو في المناهج النحوية الدراسية؛ لأنّ منهج المدرسة البصرية هو الذي فشا في تدريس النحو.

وذكر الرضيّ الاسترابادي وهو يتحدّث عن (أوجه استعمال مَنْ) أنها تأتي حرفاً زائداً عند الكوفيين، بقوله: "وتجيئ عند الكوفيين حرفاً زائداً، وأنشدوا:

آلَ الزُبَيْرِ سَنامُ المجدِ قَدْ عَلِمَتْ ذلكَ القبائلُ والآثرونَ مَنْ عدداً

وهي عند البصريين موصوفة، أي: الآثرونَ إنساناً معدوداً وأنشدوا أيضاً:

يا شاةَ مَنْ قنَصٍ لمَنْ حَلَّتْ لهُ حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ

والمشهور: يا شاةَ ما قنصٍ"[٥٣٠].

ثالثاً: زيادة (ذا) بعد (ما):

تعرّض النحاة لهذه المسألة حين كلامهم على (ما) الاستفهامية وتزكيها مع (ذا)، وقد ردّ سيبويه مسألة زيادة (ذا) بعد (ما)، وكأنّ المسألة مطروقة قبل عصر سيبويه؛ لهذا حاول ردّها بعد أن بيّن السبب، وبحثها في باب عنوانه (هذا باب إجراءهم ذا وحدة بمنزلة الذي) بقوله: أمّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فيقول: متاعٌ حَسَنٌ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة:

ألا تَسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ أنَحْبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطلُ

وأمّا إجراؤهم إيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد، فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فتقول: خيراً: كأنكَ قلتَ: ما رأيتَ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقولُ: خيراً، وقال جلَّ ثناؤه: ماذا أنزلَ

---

(٥٢٩) الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم: ٢٢٥.

(٥٣٠) شرح الرضي على الكافية، ٥٥/٣، ومغني اللبيب، ٤٣٣-٤٣٤.

رَبُّكم قالوا خيراً" فلو كان لَغْواً لما قالت العرب عمّاذا تسأل؟ ولقالوا عمَّ ذا تسألُ، كأنّهم قالوا: عمَّ تسألُ، ولكنّهم جعلوا ماذا اسماً واحداً كما جعلوا ما وإنَّ حرفاً واحداً حين قالوا: "إنّما"[٥٣١].

وصرّح ابن مالك بزيادتها في ألفيته، بقوله:

ومِثْلُ مـا (ذا) بعـد ا اسـتفهام أو مَـنْ، إذا لـم تُلْـغَ فـي الكـلام[٥٣٢]

وبيّن ابن عقيل شرح مراد ابن مالك، بقوله: "واحترز بقوله: (إذا لم تُلغَ في الكلام) من أنْ تجعل (ما) بحد مع (ذا)، أو (مَنْ) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام نحو: (ماذا عندَك)؟ أي: أيّ شئ عندك؟ وكذلك (مَنْ ذا عندك)؟ فماذا: مبتدأ و(عندك) خبره، وكذلك (مَنْ ذا) مبتدأ و(عندك) خبره فذا في هذين الموضعين مُلغاة، لأنّها جزءُ كلمةٍ؛ لأنّ المجموع استفهام"[٥٣٣].

أوّلاً: زيادة الحروف العاملة:

بحث النحاة زيادة بعض حروف المعاني من حيث جوازه وعدمه، وعدد ما يجوز منها الزيادة، وأكثر النحويين قبل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) تناولوا حروف الزيادة في فصل خاص بها، فسيبويه ذكرها بعنوان (باب عدّة ما يكون عليه الكلم)[٥٣٤]، عدّها ستّة، هي (إنْ، وما، ولا، وأنْ، ومِنْ، والباء).

أمّا ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) فذكرها أربعة أحرف في باب الإلغاء[٥٣٥]، وتحدّث عنها ابن جنّي في باب زيادة الحروف وحذفها[٥٣٦]، وبحثها الزمخشري (٥٣٨هـ) في حروف الصيلة[٥٣٧] ذكر فيها الأحرف الستّة التي ذكرها سيبويه، في حين زاد ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) حرفاً آخر على ما ذكره سيبويه، فعدّها سبعة أحرف بزيادة اللام، وبهذا أصبح عدد الأحرف الزائدة المتفق عليها سبعة أحرف[٥٣٨]. لكن الأخفش الأوسط قال بزيادة الكاف[٥٣٩]، في قوله تعالى: "أوْ كالذي مَرَّ على قرية"[٥٤٠] وقوله تعالى: "ليس كمثله شيء"[٥٤١]. وقال بجواز زيادة الكاف أيضاً كثير من اللغويين والنحويين بعد

---

(٥٣١) الكتاب:؛ ٤١٧ – ٤١٨.

(٥٣٢) شرح ابن عقيل: ١٥١/٢.

(٥٣٣) المصدر السابق: ١٥٢/٢.

(٥٣٤) الكتاب: ٢٢٠/٤ – ٢٥٢.

(٥٣٥) الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق د.عبد الحسين محمد الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨، : ٢٥٨/٢ – ٢٦٠.

(٥٣٦) الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، بلا رقم طبعة، دار الكتاب، بيروت، بلا تاريخ، ٢٧٣/٢.

(٥٣٧) شرح المفصل: ١٢٨/٨ – ١٣٩.

(٥٣٨) شرح الرضي على الكافية: ٤٣٢/٤ – ٤٣٩.

(٥٣٩) انظر معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٥م، ٣٨/١.

(٥٤٠) سورة البقرة من الآية: (٢٥٩).

(٥٤١) سورة الشورى من الآية: (١١).

الأخفش كالزجّاج، والرمّاني، وابن سيده، والزمخشري، والعكبري، وابن مالك[٥٤٢].

أمّا من حيث فائدة زيادة هذه الأحرف فإنّها تُزاد في الجملة لفائدة معنوية أو لفظية، فالمعنوية هي تأكيد معنى الجملة كلّها وتقويته، كما يفيده تكراره[٥٤٣]، سواء أكان المعنى مثبتاً أم منفياً، أمّا الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيّأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا لَعُدّت عبثاً"[٥٤٤].

ثانياً: زيادة الحروف غير العاملة:

والحروف غير العاملة أربعة، هي: لا، وإنْ، وما، وأنْ، وسنتكلّم على كل حرف بالتفصيل.

١ - زيادة (لا).

وتأتي (لا) زائدة في كلام العرب على نوعين:

أ – الزائدة لتوكيد النفي:

وتكون مسبوقة بحرف العطف (الواو) دائماً ولابُدّ أنْ يسبقها نفي، ذكر سيبويه "وتقول: لا مَنْ يأتِكَ تُعطه، ولا مَنْ يُعطك تأته، من قِبَل أنّ لا ليست كاد وأشباهها، وذلك لأنّها لغوٌ بمنزلة ما في قوله عزّ وجلّ "فبما رحمةٍ من اللهِ لنتَ لهم"[٥٤٥].

وذكر الرضي الاسترابادي "وأمّا لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي، نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو وهي وإنْ عُدّت زائدة لكنّها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر"[٥٤٦].

٢- زيادة (ما):

تكلّم النحاة في زيادة (ما) ناقلين عن سيبويه، ومضيفين في بعض الأحيان كلاماً يسيراً، وقد ذكر سيبويه زيادة (ما) في مواضع مختلفة من كتابه، وكان يسميها (لغواً) على عادته في المصطلح، ذكر سيبويه في أثناء حديثه على موضوع (إنّ وأخواتها) الذي سمّاه (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) قوله: "وأمّا ليتما زيداً منطلق" فإن الإلغاء فيه حَسَن وقد كان رؤبة بن العجّاج يُنشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قالتْ ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــامُ لنـــا إلـــى حمامتنـــا ونِصْـــفُه فقـــد

فرفعه على وجهين: على أنْ يكون بمنزلة مَنْ قول من قال: (مَـثَلاً مَّا

---

(٥٤٢) انظر معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٨، ٤٩٥/٤، ومعاني الحروف، علي بن عيسى الرمّاني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، ط١، مصر، ٤٨، والمخصّص، ابن سيده، بلا رقم طبعة، دار الفكر – بيروت، ١٩٨٧، ٤٩/١، والكشاف، الزمخشري، بلا رقم طبعة، دار المعرفة، بيروت، ٣٩٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن، أبو القاسم العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل – بيروت، ١٩٨٧، ١٠٨/١، وشرح التسهيل، ٣/ ١٧٠.

(٥٤٣) انظر شرح المفصّل: ١٣٧/٨، والجني الداني في حروف المعاني الحسن بن قاسم المراوي، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ٨٧.

(٥٤٤) شرح الرضي: ٤٣٣/٤.

(٥٤٥) سورة آل عمران: من الآية (١٢٩).

(٥٤٦) شرح الرضي على الكافية: ٤٣٦/٤.

بَعُوضَةً)[٥٤٧]،أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلق، وأمّا لعلّما فهو بمنزلة كأنّما، وقال الشاعر وهو ابن كُراع:

تَحلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعلّما أنتَ حالِمُ

وقال الخليل: إنّما لا تعمل فيما بعدها، كما أرى إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إنَّ من الفعل ما يعمل.. ومثل ذلك: (إن كُلُّ نَفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٥٤٨] إنما هي لعليها حافظ وقال تعالى: (وَإن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[٥٤٩] إنما هي: لجميعٌ، وما لغة[٥٥٠].

وتحدّث في موضع آخر بأنها تأتي زائدة لغرض التوكيد، بقوله: "وتكون توكيداً ولغواً، وذلك قوله: متى ما تأتني آتك وقولك: غضبتُ من غير ما جُرْمٍ، وقال الله عزوجل: ({فبِمَا نَقضِهِم مِّيثَاقَهُمْ)[٥٥١]،وهي لغة في أنها لم تُحدِث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أنْ تجيء من العمل، وهو توكيد للكلام، وقد تغيّر الحرف حتّى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أنْ تجيء، وذلك قوله: إنما، وكأنّما، ولعلّما: جعلتُهنَّ بمنزلة حروف الابتداء. ومن ذلك: حيثما، صارت لمجيئها بمنزلة أين"[٥٥٢].

ويتعجّب الرضي من موقف النحاة من زيادة ما إذا يعدّونها زيادة لفظية لا معنوية كالباء المؤكدة، ولا ومن الاستغراقية بقوله: "والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنوياً كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في (لا) هذه، وفي (مِنْ) الاستغراقية مانعاً من كون الحروف الزائدة، ويرون تأثيرها لفظياً ككونها كافة مانعاً من زيادتها"[٥٥٣].

وفرّق الدكتور عليّ حسن مزبان بين الزائدة والكافة الزائدة حين كلامه على الحروف الزائدة، بقوله: "(ما) تزاد في مواضع عدّة منها إذا وقعت بعد (إذا)، كقولنا: إذا ما درست نجحت فهنا (ما) زائدة ولم تأت في القرآن الكريم، وكذلك تُزاد (ما) إذا دخلت على (إنَّ) التوكيدية الناصبة شريطة أنْ تليها جملة فعلية، وإنَّ (إنَّ) لا تعمل في الأفعال فتكون (ما) زائدة لا كافة، كقوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)[٥٥٤]. وقوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً)[٥٥٥] وكذلك إذا جاء بعد (إنّما) جملة اسمية فتكون (ما) كافة زائدة كقوله تعالى: (إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ)[٥٥٦] فـ (ما) كافة زائدة"[٥٥٧].

---

[٥٤٧] سورة البقرة: من الآية (٢٦)، وبالرفع هي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، وقراءة الجمهور (بعوضة) بالنصب، انظر الكتاب: ١٢٨/٢. (الهامش) رقم (١).

[٥٤٨] سورة الطارق: من الآية (٤).

[٥٤٩] سورة يس: من الآية (٣٢).

[٥٥٠] الكتاب: ١٣٧/٢ – ١٣٩.

[٥٥١] سورة المائدة: من الآية (١٣).

[٥٥٢] الكتاب: ٢٢١/٤.

[٥٥٣] المصدر السابق: الموضع نفسه.

[٥٥٤] سورة فاطر: من الآية (٢٨).

[٥٥٥] سورة الأحزاب: من الآية (٣٣).

[٥٥٦] سورة هود: من الآية (١٢).

[٥٥٧] أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم: ٢٢٠ – ٢٢١.

أوّلاً: زيادة الجملة الاعتراضية:

يُعدّ الاعتراض من أبرز أشكال البناء النحوي ارتباطاً بالمعنى فالجملة الاعتراضية إنّما تُساق من أجل إبراز معنى بعينه.

ومن أبرز تعريفات النحاة التي ركزت على دلالة الجملة المعترضة قول ابن هشام "المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً"[٥٥٨].

ويلاحظ في تعريفات النحاة للجملة المعترضة أنها تفصل بين شيئين، فعملية الفصل هذه شرط للحكم على الجملة بأنها معترضة "والمقصود اعتراض مجرى النمط التركيبي مما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كلّ أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها، ولا محلّ لها في الإعراب، وإنّما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع"[٥٥٩].

والجملة الاعتراضية عند أبي حيّان لابُدّ لها من توافر شرطين، هما:

١ – أن تفصل بين متلازمين تلازماً نحوياً.

٢ – أن تُساق من أجل دلالة معيّنة تُقصد قصداً.

والبلاغيون يطلقون على هذا الأسلوب (التذييل) وقد ذكر هذا المصطلح الآلوسي في تفسيره قوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً)[٥٦٠] حيث علق على قوله تعالى: (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً).

بقوله: "تذييل جئ للترغيب في اتباع ملته عليه الصلاة والسلام، والإيذان بأنّه نهاية في الحُسن"[٥٦١].

ومن أدلّ الدلائل على القيمة المعنوية للاعتراض أنّ ما تقوم به الجملة المعترضة في فصل بين عناصر إسنادية أو غير إسنادية في الجملة، لا يُقبل من غيرها، فلا يمكن الفصل بين متلازمين إلا إذا كان هذا الفصل بالجملة المعترضة، وهذه خصوصية للاعتراض تدلّ على أهمية دوره في المعنى حتّى سمح له بما يُسمح لغيره من حرية الحركة داخل الجملة، أو داخل النص الأدبي، وهذا ما يدلّ عليه قول ابن جنّي السابق "ممّا لا يجوز الفصل منه بغيره شاذّاً أو متأوّلاً"[٥٦٢].

وتتمثل أبرز دلالات الاعتراض وأكثرها تأثيراً في المتلقي فيما يضيفه الاعتراض من معنى مفاجئ، وفيما تحدثه هذه المفاجأة من أثر في نفس المتلقّي، وقد تناول هذا المعنى عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة، حيث يقول في فائدة الحشو المحمود إنّ إبراز آثاره يتمثّل في إفادته إيّاك على مجيئه مجئ ما لا معوّل في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله الحسنة تأتيك من حيث لم ترتقبها، والنافعة أتتك ولم

---

[٥٥٨] مغني اللبيب:

[٥٥٩] البيان في روائع القرآن، د. تمام حسّان، ط٦٢، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٠م: ١/١١٥ – ١١٦.

[٥٦٠] سورة النساء: الآية (١٢٥).

[٥٦١] روح المعني في تفسير القرآن العظيم، الآلوسي، قرأه وصححّه محمد حسين العرب، بلا رقم طبعة، دار الفكر – بيروت، بلا تاريخ، ٤/١٢٧.

[٥٦٢] الخصائص: ١/٣٤١.

تحتسبها"[٥٦٣].

ومن خلال تعليق عبد القاهر يتبيّن لنا أنّ الاعتراض يضيف إلى جملته جمالاً يتمثل من خلال المعنى الذي يؤثر في نفسية المتلقي.

ثانيا: زيادة الجملة التفسيرية:

ندرت المصادر التي تكلمت على الجملة التفسيرية، وحروف التفسير، وتعرّض لها شيخ النحاة سيبويه في مواضع متفرّقة في كتابه، فتحدث عن أيّ التفسيرية ضمن كلامه على أنواع (أنّ) في باب أسماه (هذا باب من أبواب أنّ) بقوله: "ونقول إذا أردت أنْ تُخبر ما يعني المتكلم: أيْ إنّي نَجْدُ إذا ابتدأت كما نبتدئ (أي) أنا نجد: وإنْ شئتَ قلت أي أنّي نجدٌ، كأنك قلت: أي لأني نجدٌ"[٥٦٤].

وتحدّث عنها في موضع آخر في باب أسماه (هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ) يريد أنّ (أنْ) تأتي تفسيرية بمعنى (أيْ)، قال سيبويه "وذلك قوله عزّ وجلّ: (وَانطلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أن امْشُوا وَاصْبِرُوا)[٥٦٥] وزعم الخليل أنه بمنزلة أيْ، لأنّكَ إذا قلت: انطلق بنو فلان أنْ امشُوا، فأنت لا تريد أنْ تُخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: (مَا قُلتُ لَهُمْ إلاّ مَا أمَرْتَنِي بِهِ أن اعبُدُوا اللّهَ)[٥٦٦] وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير"[٥٦٧].

ثالثاً: زيادة الجملة التي ألغي فعلها عن العمل:

لم يعقد سيبويه باباً للإلغاء بل تكلم على التعليق فقط ضمن (هذا باب آخر من أبواب إنّ).

وتحدّث النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه عن هذا الموضوع وأرى أنّ باب الإلغاء استعماله قليل في كلام العرب وشعرها لذلك مال عنه سيبويه.

وعمد الرضيّ الاسترابادي إلى التفريق بين الإلغاء والتعليق فذكر أنّ الإلغاء يعني إبطال العمل لفظاً ومعنىً، والجملة الملغي عنها لا محل لها من الإعراب فمعنى زيد علمتُ قائمٌ: زيدٌ في ظني قائم، والإلغاء أمر اختياري لا ضروري خلاف التعليق فالجملة الملغي عنها في نحو: زيدٌ قائم ظننتُ مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف الملحق عنها، ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن محل القلب؛ لأنّ عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي[٥٦٨].

---

(٥٦٣) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود ممد شاكر، ط١، دار المدني، جدة، ١٩٩١م: ١٩.

(٥٦٤) الكتاب: ٣/ ١٢٤.

(٥٦٥) سورة ص: الآية (٦).

(٥٦٦) سورة المائدة: من الآية (١١٧).

(٥٦٧) الكتاب: ١٦٢/١.

(٥٦٨) انظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٤.

الخاتمــة

بحمد البارئ ونعمة منه وفضل ورحمة أضع قطراتي الأخيرة بعد رحلة بين تفكّر وتَعَقُّل في ظاهرة الزيادة دراسة صرفية ونحوية، وقد كانت رحلة جاهدة للارتقاء بدرجات العقل، ومعراج الأفكار، وما هذا إلا جهد مقلّ، ولا أدعي فيه الكمال، ولكن عذري أني بذلت فيه قصارى جهدي، فإن أصبت فذاك مرادي، وإن أخطأت فلي شرف المحاولة والتعلُّم، وبعون الله وفضله أتممت هذا البحث، وتوصلت إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١ – كل الدراسات الصرفية والنحوية متفقة على أن الزيادة الطارئة على المبنى تصاحبها زيادة في المعنى، فكلما زاد المبنى الصرفي، أو المبنى داخل التركيب النحوي زاد معناه.

٢ – الفائدة التي تضيفها حروف الزيادة على نوعين:

فائدة معنوية هي تأكيد المعنى وتقويته، وفائدة لفظية يدخل فيها تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهيئتها الكلام لاستقامة وزن الشعر، أو لتحسين السجع، أو غير ذلك.

٣ – الحرف الزائد يكسب الصيغة بعداً دلالياً لم يكن قبل الزيادة، وهذا يعدّ وسيلة تعبيرية من وسائل تنمية اللغة العربية، وإثرائها، وهو المسعى الذي تنشده الزيادة على المستوى الصرفي، وهو مستمد من أن كل زيادة في الأحرف تؤدي إلى زيادة في المعنى، أو يحصل الاختصاص في المعنى بفعل الزيادة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أساليب النحو العربي في ضوء القرآن الكريم، د. عليّ حسن مزبان، ط٣، دار شموع الثقافة، الزاوية ٢٠١١م.
٢. الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم (دراسة دلالية نحوية) د. علي حسن مزبان، ط٢، دار أساريا للطباعة والنشر، الزاوية ٢٠٠١م.
٣. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط١، دار المدني، جدّة، ١٩٩١م.
٤. الأصول في النحو، ابن السرّاج: تحقيق د. عبد الحسين محمّد القتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٨م.
٥. البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بلا رقم، طبعة دار المعرفة، بيروت – لبنان، بلا تاريخ.
٦. البيان في روائع القرآن، د. تمّام حسّان، ط٢، عالم الكتب – القاهرة، ٢٠٠٠م.
٧. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد عليّ النجار، ط٢، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٥٢م.
٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، الآلوسي، قرأه وصححه محمد حسين العرب، بلا رقم طبعة، دار الفكر – بيروت، بلا تاريخ.
٩. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، حققه وعلق عليه وقدّم له محمد بن فريد، بلا رقم، طبعة القاهرة، مصر، بلا تاريخ.
١٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

١١. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد السيّد، بلا رقم، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، بلا تاريخ.
١٢. شرح الرضي على الكافية، الرضى الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي، ١٩٩٦م.
١٣. شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، بلا رقم، طبعة مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.
١٤. الصلة في القرآن الكريم، د. كاظم إبراهيم كاظم، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد التاسع، طرابلس، ١٩٩٢م.
١٥. القضايا الصرفية في ضوء القرآن الكريم، د. عليّ حسن مزبان، ط١، دار شموع الثقافة، الزاوية، ٢٠٠٣م.
١٦. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٨٨م.
١٧. مختار الصحاح، الرازي، ترتيب السيد محمود فاطر، بلا رقم طبعة، مصر، بلا تاريخ.
١٨. معاني القرآن، الأخفش، تحقيق هدى فزاعة، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٩. معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النجار، ط١، دار السرور، ١٩٥٥م.
٢٠. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٨م.
٢١. معجم الأوزان الصرفية، إيميل يعقوب، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٣م.
٢٢. المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٤. النحو العربي، إبراهيم بركات، ط١، دار النشر للجامعات، بلا تاريخ.
٢٥. النحو الوافي، عبّاس حسن، ط٩، دار المعارف – القاهرة، بلا تاريخ.